

## مقالة بحثية

### أثر مخرجات التعليم الجامعي على سوق العمل في الجمهورية اليمنية للفترة (1998-2012)

ردفان عبدالحبيب عبدالله قاسم\*

قسم الاحصاء والمعلوماتية، كلية العلوم الادارية، جامعة عدن، عدن، اليمن

\* الباحث الممثل: ردفان عبدالحبيب عبدالله قاسم؛ البريد الالكتروني: radfanhabib86@gmail.com

استلم في: 09 يونيو 2023 / قبل في: 25 يونيو 2023 / نشر في: 30 يونيو 2023

## المُلخَص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر مخرجات التعليم الجامعي على سوق العمل في اليمن خلال الفترة (1998-2012م)، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والانحدار التدريجي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام بيانات التعليم الجامعي وسوق العمل اليمني الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- 1- إن التعليم الجامعي في اليمن يواجه العديد من التحديات أبرزها ضعف المخرجات وعدم مواءمتها لسوق العمل وكذلك وتكرار التخصصات في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية وعدم ربطها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.
- 2- بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 0.05، كما أوضحت أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 67% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع خلال فترة الدراسة.
- 3- أفضل نموذج تم الحصول عليه عند استخدام نموذج الانحدار التدريجي لتقدير أثر متغيرات التعليم الجامعي في عدد العاملين في سوق العمل هو النموذج:  $(W = 3453883.49 + 156.38GSPU)$  كما أظهرت نتائج التحليل معنوية النموذج الكلي والمتغير المستقل. كما خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تطوير البرامج والمناهج التعليمية وكذلك التنسيق والشراكة بين الجامعات والمؤسسات القائمة على سوق العمل لمعرفة احتياجاتها ومتطلباتها.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، سوق العمل، مخرجات التعليم.

## الإطار العام للدراسة

### أولاً: المقدمة

يمثل التعليم العالي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها وذلك لما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الأطر الفنية والعلمية المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى دوره في صناعة المعرفة والعلم ونشرها، وإن اعتماد نظم الجودة في التعليم الجامعي ما هو إلا استجابة لمتطلبات المجتمع وتحفيز الإبداع وإجراء البحوث العلمية لتحقيق التنمية المستدامة خدمة للمجتمع البشري.

إن التغيرات السريعة والمتلاحقة تفرض على التعليم أن يقوم بدوره الفعال في إعداد الخريجين ذوي الكفاءات والمهارات والقدرات العالية حتى تلأئم متطلبات سوق العمل، فمخرجات التعليم الجامعي الحالي تعد عبئاً على سوق العمل فالفجوة بين المهارات المطلوبة والمهارات المتوفرة أصبحت واضحة، فالتعليم الجامعي لم يعد يتصف بالجودة المطلوبة التي تجعله يبني أجيالاً مؤهلة لديها القدرة على الدفع بعجلة التنمية.

ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع مخرجات التعليم الجامعي ومدى مواكبة مخرجاته لحاجات ومتطلبات سوق العمل في اليمن وذلك من خلال تحليل البيانات الخاصة بمخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد من أجل التوصل إلى معالجات وتوصيات تهدف إلى ربط مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل.

### ثانياً: مشكلة الدراسة

تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس مخرجات التعليم الجامعي مدى متانة النظام التعليمي ومدى تطور أو تأخر المجتمع، ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة المتمثلة في معرفة أثر مخرجات التعليم الجامعي على سوق العمل في اليمن.

ويمكن أن تتضح مشكلة الدراسة أكثر من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- هل تتلاءم مخرجات التعليم العالي مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل؟

- 2- هل تمتلك مخرجات التعليم العالي مقومات الجودة التي تؤهلها لإشباع حاجات ومتطلبات سوق العمل؟  
3- ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في وضع استراتيجية تعليمية تفي بمتطلبات سوق العمل؟

### ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- 1- وصف وتشخيص وتحليل مشكلة عدم الموازنة أو التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي في اليمن واحتياجات سوق العمل.  
2- التعرف على العوامل التي تحول دون تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي في اليمن وسوق العمل.

### رابعاً: فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على الافتراضات التالية:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في اليمن.  
2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في اليمن.

### خامساً: أهمية الدراسة

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- 1- تسليط الضوء على واقع جودة مخرجات التعليم الجامعي وإبراز أهميتها في تحقيق فرص العمل للخريجين.  
2- معرفة مدى ملائمة وجودة مخرجات التعليم الجامعي لحاجات ومتطلبات سوق العمل.

### سادساً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعلاقة مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل ثم تحليلها باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والانحدار التدريجي للبيانات التي سيتم جمعها لفترة خمس عشر سنة وتشمل بيانات سوق العمل ومتغيرات أخرى كعدد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية والأهلية وعدد التخصصات في الجامعات الحكومية والأهلية وغيرها من المتغيرات ذات الصلة، كما اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة حتى تتمكن من الحصول على أفضل نموذج انحدار ملائم لمعرفة علاقة مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل في اليمن.

### مصادر البيانات

تسند الدراسة في إطارها النظري إلى كل ما هو متاح من مراجع ودراسات ومجلات وتقارير ودوريات متخصصة، وفي إطارها العملي تستند على البيانات التي تم جمعها من الدراسات السابقة وكتب الإحصاء المنشورة.

### توصيف متغيرات النموذج

**النموذج القياسي:** هو الانحدار الخطي المتعدد وأيضاً التدريجي الذي سيتم استخدامه في الدراسة وسوف يتضمن ما يلي:

- المتغير التابع (y) وهو سوق العمل الذي يعبر عن عدد العاملين الموجودين في السوق.  
- المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

- 1- عدد التخصصات في الجامعات الحكومية ونرمز له بالرمز  $(X_1)$ .  
2- عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية ونرمز له بالرمز  $(X_2)$ .  
3- عدد التخصصات في الجامعات الأهلية ونرمز له بالرمز  $(X_3)$ .  
4- عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الأهلية ونرمز له بالرمز  $(X_4)$ ،  
إضافة إلى الخطأ العشوائي الذي يعبر عن أثر المتغيرات التي لا يتضمنها النموذج.  
ويستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد في هذه الدراسة والذي معادلته:

$$Y = b_0 + b_1MFP + b_2GSFP + b_3MPU + b_4GSPU + \varepsilon_i.$$

حيث أن:

Y: عدد العاملين.

MFP: عدد التخصصات في الجامعات الحكومية.

GSFP: عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية.

MPU: عدد التخصصات في الجامعات الأهلية.

GSPU: عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الأهلية.

### نموذج الانحدار التدريجي:

في العديد من المجالات التطبيقية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، يرغب الباحث في تعيين أهم المتغيرات المستقلة التي تحسن القدرة التنبؤية للنموذج، ويستند نموذج الانحدار التدريجي على إدخال المتغيرات واحد يلو الآخر حسب نسبة الجزء الذي يعزى إليه في تفسير الاختلافات الكلية في المتغير التابع.

وتكمن أهمية تطبيق أسلوب الانحدار التدريجي في الآتي:

1. أحد طرق علاج مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.
2. ترتيب المتغيرات المستقلة حسب أهميتها في تفسير المتغير التابع.

### ثامنا: حدود الدراسة

**الحدود الزمانية:** الفترة (1998-2013)، وتم اختيار هذه الفترة لأن أوضاع البلد خلال هذه الفترة تميزت بالاستقرار نسبياً.

**الحدود المكانية:** الجامعات الحكومية والأهلية في اليمن.

### الدراسات السابقة

في هذا البند نستعرض أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها، حيث تم ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم، بهدف التعرف على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، وللإستفادة منها بوضع منهجية الدراسة وإثراء الجانب النظري.

وتتمثل أهم الدراسات السابقة في الآتي:

#### 1. دراسة متولي (2013)<sup>(1)</sup>:

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ملائمة البرامج والتخصصات في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة لتطوير هذه الخطط بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي يواجهها التعليم العالي بالمملكة. وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي لإعادة الهيكلة يتمثل في تطوير نسق التعليم العالي القائم سعياً نحو رفع كفاءة استغلال الموارد المالية والبشرية في مؤسسات التعليم العالي بإعداد أطر متخصصة ومؤهلة تستجيب لمتطلبات العصر الرقمي ومجتمع المعرفة، وزيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية. وأوصت بإعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية بتضمينها مواد وبرامج تعمل على ردم الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي، ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة.

#### 2. دراسة عمارة (2012)<sup>(2)</sup>:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل بمصر، وتشخيص مشكلاته لتوضيح مظاهر الخلل في العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى الاهتمام الكبير بأن تكون مخرجات البرامج التعليمية من حيث المعارف ومهارات الخريجين متوافقة مع احتياجات سوق العمل، وربط عمليات التدريب بالتوظيف بإيجاد مسارات تدريبية وتعليمية مشتركة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات القطاع الخاص. وأوصت الدراسة بوضع نظام يكفل التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات سوق العمل، وإعادة النظر بشكل جذري في مناهج التعليم الفني، وخطة الدراسة لتواكب متغيرات العصر، وأن تكون قابلة للتطبيق والاستفادة منها في سوق العمل.

(1)- متولي، إسماعيل، توطين الفرص الوظيفية بين ملائمة المخرجات التعليمية وهيكل التخصصات العلمية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، 2014.

(2)- عمارة، سامي، تصور مقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة مستقبل التربية العربية العدد، الجزء 19 مصر، 2012.

### 3. دراسة الأيوبي (2011)<sup>(3)</sup>:

وقد تمحورت هذه الدراسة حول ملاءمة مخرجات التعليم العالي الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات العالمية. وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف على التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين وأثر ذلك في سوق العمل.

وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: هي وجود ثلاثة عشر تحدياً يواجه التعليم العالي كان أهمها توسع الجامعات في قبول أعداد كبيرة من الطلبة فوق إمكاناتها دون الحاجة الفعلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل.

وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية في الجامعات والكليات من خلال تطوير الأساليب المعتمدة في التدريس، وتزويد الطلبة بالعدد من المهارات اللغوية ومهارات استخدام الحاسوب والعديد من المهارات التي تعد من الإجراءات التي يعتمد عليها في زيادة درجة المواءمة بين العرض من الخريجين ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية.

### 4. دراسة عكة (2010)<sup>(4)</sup>:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهم عوامل التوافق بين مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين، ومدراء المؤسسات والكشف عن التوافق بين مخرجات الجامعات الفلسطينية، واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الأكاديميين والخريجين ومدراء المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على العلاقة والترابط بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل لاعتماد أحدهما على الآخر. وأوصت بضرورة إحداث مجموعة من الإصلاحات، وتطبيق مجموعة من التدابير في إطار سوق العمل تعمل على التجارب مع ما يحدث في إطار التعليم العالي، وضرورة إحداث بعض التغيرات على مفهوم التعليم وأسلوبه بحيث يستطيع الوقوف أمام جميع المتغيرات المستجدة في سوق العمل.

### 5. دراسة العتيبي، (2008)<sup>(5)</sup>:

هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الإطار تهدف الورقة إلى التعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي، اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضاً من الإحصاءات المنشورة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي:

1. ضرورة توفير الحوافز للتخصصات التي تقابل احتياجات سوق العمل.

2. ضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر ومشاركة القطاع الخاص في تحديد المناهج الحالية في الجامعات.

### 6. دراسة الزهراني (2003)<sup>(6)</sup>:

هدفت الدراسة إلى التعرف على احتياجات سوق العمل السعودي من القوى البشرية وتحديد مدى ملاءمة التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى ضعف قدرة مناهج التعليم العالي على تحقيق مواءمة مهارات وقدرات وخبرات الخريجين لمتطلبات القطاع الخاص.

### 7. دراسة التركستاني (1998)<sup>(7)</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، فقد حاولت الإجابة عن تساؤلين: الأول عن أسباب عدم قبول سوق العمل المحلي لمخرجات التعليم العالي. والثاني عن الجهة التي تتحمل مسؤولية عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وتوصلت الدراسة إلى وجود أربعة أسباب جوهرية تحول دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم العالي وتتمثل في الجانب السلوكي والأكاديمي والقدرات الفردية والجانب المالي، فالجانب السلوكي للطلاب تجاه العمل يحتاج إلى إعادة نظر في سياسة قبول الطلاب في الجامعات، كما أن الجانب الأكاديمي يحتاج كذلك إلى مراجعة، فالعديد من أساتذة الجامعات يفتقرون لمقومات عديدة مهمة ينبغي توفرها في الأستاذ الجامعي.

(3) الأيوبي، منصور محمد علي، ملاءمة خريجي التعليم الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات العالمية، كلية التقنية فلسطين، 2011.

(4) عكة، محمد، مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم فلسطين 2010..

(5) العتيبي، منير، تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، جامعة الملك سعود، السعودية 2008.

(6) الزهراني، سعد عبدالله، مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مطابع وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

(7) التركستاني، حبيب الله محمد، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي (رؤى مستقبلية) 1998.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

1. إجراء دراسة عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات ثم ترتيبها حسب الأهمية والإمكانية التطبيقية.
2. بناء أواصر التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل لتبادل الخبرات وبناء المعلومات.

## الإطار النظري

### واقع التعليم الجامعي في اليمن

كانت اليمن محرومة من التعليم الجامعي بل من التعليم العام قبل ثورة 26 سبتمبر في الشمال وقبل الاستقلال في الجنوب، ومن ذلك الحين بدأت اليمن في التوسع وانتشار التعليم العام، كما أنه منذ ذلك التاريخ بدأ التفكير في إنشاء التعليم العالي نظراً للحاجة إليه، وليواكب مخرجات التعليم العام.

كما شعرت وزارتي التربية والتعليم في صنعاء وعدن بالإقبال المتزايد على التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية، وأصبحت في حاجة ماسة إلى معلمين وإداريين تربويين للإدارة والتدريس في تلك المدارس، كما أن مؤسسات الدولة كانت في حاجة إلى كوادر متخصصة للعمل فيها بدلاً من الاعتماد على الكوادر الأجنبية، فبدأ التفكير والإعداد لإنشاء كليتين للمعلمين في كل من صنعاء وعدن، تتولى تخريج المعلمين المؤهلين للتدريس في المرحلتين الأساسية والثانوية.<sup>(8)</sup>

وكانت هاتان الكليتين اللتين فتحتا في العام 1970م هما النواة الأولى لإنشاء كل من جامعتي صنعاء وعدن، وتعد الجامعات اليمنية جامعات ناشئة وشابة إذ أن أقدم جامعتين في اليمن (جامعة صنعاء، وجامعة عدن) أسستا في العام 1970م ولا يزيد عمرهما عن 50 عاماً، ثم شهدت العقود التي تليها نموا ملحوظا ومتسارعا في تأسيس عددا من الجامعات الحكومية، حيث وصل عددها إلى 10 جامعات حكومية هي (جامعة صنعاء، وجامعة عدن، وجامعة تعز، وجامعة حضرموت، وجامعة إب، وجامعة ذمار، وجامعة عمران، وجامعة حجة، وجامعة البيضاء)، بالإضافة إلى تأسيس العديد من الجامعات الأهلية منذ العام 1990م حيث وصل عددها إلى 22 جامعة.

ويوجد تباين كبير بين الجامعات الحكومية فيما بينها وبين الجامعات الخاصة من حيث عدد الطلاب والتخصصات والهيئة التدريسية والبنى التحتية والقاعات والمختبرات وغيرها،

أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن عام 1990م وأنيط بها مسئولية الإشراف على الجامعات والتنسيق معها، إلا أنه تم إلغاؤها في العام 1994م، ثم عادت مرة أخرى في العام 2000م لتتولى مجددا الإشراف على الجامعات الحكومية والأهلية، وبالنسبة للبنية المؤسسية للتعليم الجامعي في اليمن فيأتي المجلس الأعلى للجامعات في أعلى الهرم ويرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته ثمانية وزراء آخرين، حيث يشغل وزير التعليم العالي نائب رئيس المجلس بالإضافة إلى رؤساء الجامعات الحكومية وممثل عن الجامعات الخاصة، وممثل عن القطاع الخاص وثلاث شخصيات أكاديمية.<sup>(9)</sup>

### الجامعات الحكومية

يقصد بالتعليم الحكومي (بالمؤسسات التعليمية التي تمولها وتشرف عليها الحكومة)<sup>(10)</sup>.

مازالت الجامعات اليمنية في مراحلها الأولى، كونها حديثة النشأة مقارنة ببقية الجامعات على المستويين العربي والعالمي وقياسا بالمعايير الدولية ففي عام 1970م تم تأسيس جامعتي صنعاء وعدن ومنذ ذلك الوقت شهدت الجامعتان توسعا بهدف تغطية متطلبات التنمية وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين تم التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية حتى بلغ عددها 10 جامعات حكومية.<sup>(11)</sup>

اعتمدت سياسة القبول في التعليم الجامعي الحكومي منذ نشأة جامعتي صنعاء وعدن على سياسة الباب المفتوح، حيث يترك للطالب حرية اختيار الكلية التي يرغب الالتحاق بها، وهذا يعني قبول وتوزيع الطلبة دون الرجوع إلى سياسات وخطط التنمية، إلى أن اشترط المجلس الأعلى للجامعات في عام 2001م بناءً على قانون الجامعات رقم (18) لسنة 1995م مهمة رسم سياسة القبول وتنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجيهه بما يتوافق مع متطلبات التنمية.

من هذه الإجراءات هي: حصول الطالب على معدل (70%) في نتيجة امتحان الثانوية العامة كحد أدنى للقبول في الجامعات وبعد مضي عام على تخرجه من المرحلة الثانوية، إلى جانب إجراء امتحانات القبول للمتقدمين في تخصصات الطب والعلوم الصحية وعلوم الحاسوب

(8) - الشهاري، شرف أحمد، والقبلي، زيد علي، دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2013م

(9) - المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية، صنعاء، 2007، ص22.

(10) - محمد، أحمد علي الحاج، التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره، كلية التربية، جامعة صنعاء، بون سنة نشر، ص53.

(11) - مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، 2005، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.

والهندسة وبعض التخصصات الأخرى، ويتولى المجلس تحديد القبول سنويا في الجامعات اليمنية بما يتوافق مع القدرة الاستيعابية معتمدا على الإحصاءات التي تتولى الجامعات إعدادها واعتمادها من المجلس.<sup>(12)</sup>

### التعليم الجامعي الأهلي

يقصد بالتعليم الجامعي الأهلي (المؤسسات التعليمية التي ينفق عليها ويمولها ويتولى شؤونها أفراد أو هيئات وطنية).<sup>(13)</sup>

ارتبطت مؤسسات التعليم الأهلي باتجاهات اقتصادية تتعلق بمبدأ الربح والخسارة وهو اتجاه استثماري في التعليم وخصوصا في البلدان المتقدمة التي تحدد بدائل عملية مختلفة للأفراد الذين لم تتاح لهم الفرصة للالتحاق بالتعليم الحكومي، فالطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية بالرغم من تزايدها بشكل متواصل لا تلبي الطلب الاجتماعي المتزايد فهي مرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد مسبقا العدد الذي يمكن استيعابه، وكذلك سياسة القبول وهنا يتجه الكثير من خريجي الثانوية العامة للالتحاق بالجامعات الأهلية، وهذا ما شجع رجال الأعمال بالاستثمار في قطاع التعليم الجامعي وإنشاء العديد من الجامعات الأهلية.

وقد استوعبت هذه الجامعات الكثير من الطلاب الذين لم يوفقوا في القبول في الجامعات الحكومية وخاصة في بعض التخصصات كالطب والهندسة وعلوم الحاسوب.<sup>(14)</sup>

ومحدودية الطاقة الاستيعابية في الجامعات الخاصة يعزى بدرجة رئيسية إلى ارتفاع الرسوم الدراسية وإلى حداثة تجربة الجامعات الخاصة بالإضافة إلى عدم وجود قوانين ولوائح تنظم عمل هذه الجامعات.<sup>(15)</sup>

وتعد سياسة القبول في الجامعات الأهلية أكثر مرونة مقارنة بالجامعات الحكومية فهي لم تشترط تلك المعدلات التي تطلبها الجامعات الحكومية ومن الممكن أن تستوعب خريجي التعليم الثانوي مباشرة دون انتظار عام دراسي كامل كما هو معمول به في نظام الجامعات الحكومية.

وحققت اليمن توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم الجامعي (الحكومية والأهلية) خلال عقد التسعينات القرن العشرين، فالتعليم الجامعي في اليمن يعد حديث العهد فقد كان عدد الجامعات حتى العام 1990م جامعتين فقط تضم 21 كلية، ثم شهد نموا متسارعا في عدد المؤسسات خلال عقد التسعينات.<sup>(16)</sup>

### جدول (1): عدد الجامعات اليمنية و عام تأسيسها

م	اسم الجامعة	سنة التأسيس	التصنيف
1	جامعة صنعاء	1971	حكومية
2	جامعة عدن	1975	حكومية
3	جامعة العلوم والتكنولوجيا	1992	أهلية
4	الجامعة اليمنية	1993	أهلية
5	جامعة الايمان	1993	أهلية
6	الجامعة الوطنية	1994	أهلية
7	جامعة سبأ	1994	أهلية
8	جامعة الأحقاف	1994	أهلية
9	جامعة دار العلوم الشرعية	1994	أهلية
10	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	1994	أهلية
11	جامعة حضرموت	1995	حكومية
12	جامعة تعز	1995	حكومية
13	جامعة الحديدة	1996	حكومية
14	جامعة إب	1996	حكومية
15	جامعة ذمار	1997	حكومية
16	جامعة عمران	1997	حكومية
17	جامعة الأندلس	2003	أهلية
18	جامعة المستقبل	2004	أهلية
19	جامعة العلوم الحديثة	2004	أهلية
20	الجامعة اللبنانية الدولية	2006	أهلية

(12) مؤشرات التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مراحلها - أنواعه المختلفة 2005-2006، ص54.

(13) محمد، أحمد علي الحاج، مرجع سابق، ص53.

(14) روزيد، أمل حمودي، استخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر التعليم الجامعي على سوق العمل في اليمن للفترة (1998-2013)، جامعة عدن، اليمن، 2018، ص82.

(15) السقاف، علي أحمد، التعليم العالي في اليمن الواقع واستشراف المستقبل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 22، المجلد 10، 2008، ص16.

(16) المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق، ص22.

21	جامعة أزال للعلوم والتكنولوجيا	2007	أهلية
22	الجامعة العربية للعلوم والتقنية	2007	أهلية
23	جامعة الناصر	2007	أهلية
24	جامعة البيضاء	2008	حكومية
25	جامعة حجة	2008	حكومية
26	جامعة تونتك الدولية للتكنولوجيا	2008	أهلية
27	الجامعة اليمنية الأردنية	2008	أهلية
28	جامعة اليمن	2008	أهلية
29	جامعة الحكمة	2008	أهلية
30	جامعة دار السلام	2009	أهلية

المصدر: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، أعداد متفرقة

ويوجد لهذه الجامعات الحديثة التأسيس كليات وأقسام علمية مختلفة وطواقم أكاديمية وإداري متكامل.<sup>(17)</sup>

ومما لا شك فيه أن التعليم الجامعي في اليمن حقق إنجازات كبيرة كمية وكيفية وأسهمت مخرجاته في بناء الدولة اليمنية، من خلال تدريب وتدريب العديد من القوى البشرية من مختلف التخصصات العلمية في مجالات الحياة المختلفة وحل الكادر اليمني محل الكادر أو الموظف الأجنبي.

كما لعب التعليم الجامعي دوراً مهماً في نشر الوعي والثقافة في المجتمع اليمني وتوسع مدارك وأفاق المواطن اليمني و إتاحة الفرص للجميع للحصول على التعليم الجامعي، وما زال التعليم الجامعي بتخصصاته المختلفة التطبيقية والإنسانية يمثل ضرورة لبناء مجتمع المعرفة وبناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم كل الإنجازات التي حققها التعليم الجامعي إلا أنه واجه العديد من التحديات وما زال يعاني من القصور، وقد عبر عن ذلك أحد خبراء التعليم العالي العرب محدداً مشكلة التعليم قائلاً: "إن النمو الكمي الكبير الذي تحقق لم يواكبه تطوير نوعي، كما أن محاولات الإصلاح التربوي الكثيرة التي شهدتها التعليم العالي العربي قد غلب عليها التفكير التقليدي وطغى عليها طابع النقل والاستعارة من النماذج الأجنبية، ولم تتصف بطابع التجديد والابتكار الملائمة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البيئة المعاصرة."<sup>(18)</sup>

### معوقات التعليم الجامعي

- 1- النمو السكاني المتسارع حيث بلغ النمو السكاني (3.5%) مما تسبب بزيادة أعداد المتقدمين للالتحاق بالجامعات.
- 2- يعاني التعليم الجامعي وخصوصاً الحكومي أزمات مالية واقتصادية بسبب تزايد الحاجة للإنفاق وتقليص الموازنة السنوية المخصصة للجامعات وندرة الموارد المالية المخصصة لها.
- 3- عدم توفر الامكانيات اللازمة كالمباني والمعامل والمختبرات لمواكبة تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات.
- 4- عدم مواكبة المخرجات لاحتياجات سوق العمل.<sup>(19)</sup>
- 5- عدم توفر أنظمة الرقابة والضبط الأكاديمي مما يعيق تطور الكادر التدريسي والأكاديمي وتنمية قدراته.
- 6- جمود المناهج التعليمية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية وتخلفها عن مجاراة التنوع المعرفي وتطبيقاته وضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير.
- 7- غياب سياسة واضحة للقبول في الجامعات ووجود خلل هيكلي قائم في توزيع الطلاب على الكليات الإنسانية والتطبيقية.
- 8- تدني جودة التعليم ودرجة التحصيل العلمي عند الطلاب وعدم قدرتهم على التعليم الذاتي والاستقلالية والإبداع.
- 9- عدم وجود أدوات لتقييم أداء أعضاء الهيئة التدريسية وكذلك مستويات الخريجين.<sup>(20)</sup>

إن أهم ما يواجه التعليم الجامعي في اليمن هي قلة جودته وضعف كفاءته وعلى وجه التحديد نوعية مخرجاته ومدى تطابق تدريب وأعداد الخريجين مع حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات سوق العمل وقدرته على استيعابهم، إضافة إلى تأثير سياسات القبول للتعليم الجامعي بالضغط الاجتماعي الكثيرة نتيجة للطلب الاجتماعي المتزايد على الدراسة الجامعية لغرض الحصول على الشهادة الجامعية دون النظر إلى جدوى هذه الدراسة وغياب الرؤية الواضحة للجهات الحكومية ذات العلاقة أو القطاعات الخاصة عن حاجاتها من القوى العاملة وغياب

(17)- روزيد، أمل حمودي، مرجع سابق، ص 68.

(18)- نوفل، محمد نبيل، وكمال، مروان راسم، التعليم العالي في الوطن العربي، نظرة مستقبلية، المجلة العربية للتربية، المجلد العاشر، 1990، ص 25.

(19)- المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق، ص 20 و 21.

(20)- روزيد، أمل حمودي، مرجع سابق، ص 63 و 64.

الخطط والتصورات مما تسبب بوجود فائض وخصوصاً في بعض التخصصات الإنسانية الأمر الذي أدى إلى تزايد البطالة في صفوف الخريجين وعدم تلبية احتياجات ومتطلبات السوق والتنمية.<sup>(21)</sup>

يشير واقع التعليم الجامعي في اليمن إلى أن الجامعات اليمنية تفتقر بصفة عامة إلى ثقافة الجودة فلا توجد آلات وأدوات لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، كما لا تتوفر أدوات تقييم البحوث العلمية أو مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي للمجتمع ولا تخضع المناهج والخطط الدراسية للتقييم الدوري والمستمر، كل ذلك أثر سلباً في كفاءة مخرجات التعليم الجامعي وتدني المستوى النوعي لمخرجاته.

### ثانياً: سوق العمل

يعرف سوق العمل بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل وتتحكم في سوق العمل عدة شرائح مختلفة تؤثر في قراراته ومواقفه، ومن هذه الشرائح الأيدي العاملة مختلفة المهارات والاختصاصات الساعية للظفر بفرصة عمل مناسبة، وعملية تخصيص الأفراد للوظائف ليست حاجة فردية فقط، بل هي حاجة ومتطلب اجتماعي يؤثر في المجتمع سلباً وإيجاباً.<sup>(22)</sup>

ويعرف أيضاً بعملية التفاعل الديناميكي المستمر بين العرض (مخرجات التعليم العالي) وبين الطلب في القطاعات المستفيدة من هذه المخرجات في مجالات العمل المختلفة، وصولاً إلى حالة التوازن بين العرض والطلب.<sup>(23)</sup>

ويمكن تعريفه بمجال عرض العمل والطلب عليه ويمثل مختلف المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة الراغبة في توظيف المخرجات.

### أنواع سوق العمل<sup>(24)</sup>

#### 1. سوق العمل في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال

يخضع هذا القطاع لتنظيمات ولوائح لا تربط بين مستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما تربط بين المؤهل الدراسي والدرجة الوظيفية المرشح لها صاحب المؤهل الدراسي، ويعاني العاملون بهذا القطاع من انخفاض مستويات أجورهم الحقيقية مع ارتفاع معدلات التضخم، ويعاني عدد كبير منهم من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، ويعاني هذا السوق من البطالة المقنعة والعمالة غير المؤهلة.

#### 2. سوق العمل في القطاع الخاص

يمكن أن نميز بين نوعين من العاملين في هذا القطاع، حيث يوجد العاملون في القطاع الخاص التقليدي الذي يعمل وفقاً لقانون الشركات، ويستخدم تقنيات تقليدية وتعطي أجور أقل من مثيلاتها والعاملون فيه من مستويات تعليمية متوسطة، والقطاع الخاص الاستثماري ويتمتع بإعفاءات جمركية وضريبية وخلافه، ويستخدم تقنيات متقدمة ويحصل العاملون فيه على أجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهم من ذوي مستويات تعليمية عالية.

#### 3. سوق العمل في القطاع الأجنبي

يخضع لأنظمة الشركات الأم أكثر من خضوعه للتنظيمات واللوائح الداخلية، فيستخدم الفن الإنتاجي في الشركة الأم، وكذلك يطبق على العاملين فيه ما يطبقه على العاملين بالشركة الأم، وهو جزءاً من الاقتصاد العالمي أكثر من كونه جزءاً من الاقتصاد الوطني.

#### 4. سوق العمل غير المنتظم:

يتميز هذا السوق بانخفاض مستويات تعليم العاملين به، وترتفع نسبة الأمية بينهم، ويحصل العاملون به على أجور منخفضة وغير مناسبة ويساعد على انخفاض معدلات البطالة بين هؤلاء الأميين، ويستخدم هذا السوق أدوات إنتاج بسيطة لا تتطلب رأس مال كبير أو تكنولوجيا مكلفة، وهو يعتمد على مصادر تمويل محلية وتنخفض به تكلفة فرصة العمل ويتصف العاملون بهذا السوق بعدم استقرار الأجور، وسهولة خروج العمالة منه، لأنه لا يخضع لقوانين العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وخلافه.

ويرى الباحث أن تعدد أنواع سوق العمل تعد حالة إيجابية تتمتع بها المجتمعات، حيث إن مميزات كل نوع من أنواع سوق العمل تزيد من إمكانية استيعاب أكبر عدد من شرائح المجتمع، وأن تأثير الأسواق المختلفة مرتبط باختلاف مسارها وتنوع مكوناتها من حيث (الالتزام باللوائح والقوانين وتفاوت مستوى الأجور واختلاف مستويات الدرجات العلمية بين العاملين وكبير وصغر رأس المال من نوع إلى آخر وتعدد مصادر التمويل واستخدام التقنيات المتقدمة والتقليدية، وربط معدلات الإنتاج بالأجور، والمستوى الوظيفي بالدرجة العلمية)، وهذا التنوع يدفع أيضاً في اتجاه استيعاب أصحاب الدرجات العلمية المختلفة مما يحقق مبدأ الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ويسمح لهذه الطاقات

(21) - روزيڤا، أمل حمودي، مرجع سابق، ص 69.

(22) - متولي، إسمايل، توطين الفرص الوظيفية بين ملائمة المخرجات التعليمية وهيكل التخصصات العلمية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 6

(23) - عمارة، سامي، تصور مقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، 2012، ص 7

(24) - مسعود، أمال، دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تلبية احتياجات سوق العمل من خريجي مدارس التعليم الفني، المركز القومي للبحوث التربوية والقومية، القاهرة، مصر، 2012، ص 140



للمساهمة في البناء والتطوير والارتقاء بمستوى الحالة الاقتصادية للمجتمعات خاصة في ظل التطور التكنولوجي واستخدام التقنيات المتقدمة في رفع الكفاءة الإنتاجية وربطها بالمستويات المهنية والدرجات العلمية.

### واقع سوق العمل في اليمن

يتسم الاقتصاد اليمني بالضعف ومن أبرز مظاهر ضعفه عدم قدرته على الامتصاص الكامل للقوى العاملة بالإضافة إلى عدم تنوع هياكل الانتاج وعدم الاهتمام ببناء القدرات المؤهلة، فمؤشرات سوق العمل تشير إلى ارتفاع البطالة بين أوساط خريجي الجامعات وخصوصاً في التخصصات المتكررة كالتربية والأدب والشريعة والقانون وبعض تخصصات الاقتصاد والتجارة والعلوم والإدارة وذلك لندرة فرص العمل في الشركات والمنشآت لخريجي تلك التخصصات وتخلى الحكومة عن التزامها بتوظيف خريجي الجامعات منذ عام 1995 إلا في الحدود الدنيا في مجالي الصحة والتعليم.<sup>(25)</sup>

إن تقديرات مسح القوى العاملة للعام 1999 تشير إلى أن عدد الأفراد الذين في سن العمل من السكان يصل إلى (8.9) مليون شخص (من سن 15 فأعلى) منهم (3.6) مليون كانوا ضمن القوى العاملة و (470000) من العاطلين وفي عام 2004 وصل عدد الأيدي العاملة في اليمن إلى (5.7) مليون شخص وهي في تزايد مستمر بنسبة (3.3) سنوياً وقد تحقق النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة بشكل أساسي نتيجة لعائدات النفط في الوقت الذي أخفقت فيه القطاعات الأخرى في أدائها للوصول إلى الأهداف المحددة وللمو فيها فعلى المستوى الأكثر صغراً تبلغ نسبة المنشآت الجديدة التي يتم تأسيسها (4%) فقط كما أن عدد فرص العمل في هذه المنشآت صغيراً أيضاً (2.5) وظيفة لكل (100) منشأة ومن ثم فإن العبء لتوليد فرص عمل جديدة أكثر سنوياً سيقع على عاتق منشآت عاملة.<sup>(26)</sup>

كما أن رضى أصحاب العمل على مخرجات التعليم الجامعي بحسب نتائج المسح يبين أن نسبة (87.5%) من المنشآت راضية على مستوى الخريجين، بينما (12.5%) من المنشآت غير راضية، وترى أن أوجه القصور يتضح في نقص المهارات والمعرفة النظرية ونقص في التقنية الحديثة، أي عدم الاستجابة للتطورات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى مهارات اللغات الأجنبية وبحسب نتائج المسح نجد أن نسبة (87.25%) من خريجي الجامعات واجهت صعوبات تراوحت بين اللغة الأجنبية وتشغيل الأدوات والمعدات وصعوبة تشغيل الحاسوب الآلي والأعمال المحاسبية.<sup>(27)</sup>

توضح مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل في اليمن أن هناك تزايداً في حجم القوى العاملة وخاصة خلال السنوات (2004-2010) إذ بلغ حجم القوى العاملة في اليمن حوال 4244 ألف عامل بينما أصبح عدد العاملين في عام 2010 ما يقارب 6 مليون عامل وحيث أن حجم القوى العاملة ينمو بمعدل 3.8% سنوياً فنجد أن عدد العاملين يتصاعد عددهم بشكل كبير لا يتناسب مع معدل فرص العمل في اليمن بسبب سوء التخطيط وعدم الاستقرار الذي تشهده اليمن وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:<sup>(28)</sup>

### جدول (2): إجمالي قوة العمل في اليمن حسب النوع للفترة (1999-2010)

السنوات	العاملون	المتعطلون	الإجمالي
1998/1999	3553660	3553660	3553660
1999/2000	4090680	4090680	4090680
2000/2001	4090680	4090680	4090680
2001/2002	4090680	4090680	4090680
2002/2003	4090680	4090680	4090680
2003/2004	4244399	4244399	4244399
2004/2005	4889537	4889537	4889537
2005/2006	5031401	5031401	5031401
2006/2007	5170646	5170646	5170646
2007/2008	5304034	5304034	5304034
2008/2009	5434425	5434425	5434425
2009/2010	5576305	5576305	5576305

المصدر: كتب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة

يتضح من الجدول أعلاه أن حجم قوة العمل في تزايد مستمر حيث بلغ إجمالي قوة العمل في العام 1999 (3553660) شخصاً وكان عدد العاملين (3229042) شخصاً وعدد العاطلين عن العمل (324618) شخصاً ثم ارتفع في العام 2006 إلى (5031401) وبلغ عدد العاملين منهم

(25)- WWW.al-edu.com.

(26)- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، نتائج مسح الطلب على القوى العاملة، 2003، بدون رقم الصفحة.

(27)- المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق، ص 30.

(28)- صالح نجاه عبد الوالي، توصيف حال الشغل وبطالة الشباب في الإطار الاقتصادي اليمني، مجلة العلوم الإدارية، جامعة عدن، السنة الثالثة، العدد الخامس، المجلد 3، 2012، ص 88.

(4241400) شخصا وعدد العاطلين (79000) شخصا وازداد ارتفاعا إلى أن بلغ في العام 2010 (5576305) أشخاص منهم (4780618) عاملا بينما بلغ عدد العاطلين (795687) شخصا.

### مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل

يشكل التعليم الجامعي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأساسا من أسس تطور المجتمعات ورفيها، وهو أحد روافد الموارد البشرية بالقوى العاملة المدربة التي تسهم في تنمية المجتمعات وفقا لطبيعة تغيرات سوق العمل والمجتمع، ويعد التعليم العالي هو الجهة المسؤولة عن تخريج القوى البشرية المدربة، ومن المفترض أن تقوم الجامعات بتحديد فلسفة تربوية وطنية واضحة لها، ومنسجمة مع متطلبات سوق العمل، فالجامعة مسؤولة أمام المجتمع في أداء الدور المتوقع منها في مجال التعليم والتنمية لطلبتها ليتم التوافق مع سوق العمل في المؤسسات العاملة، وكما تعمل الجامعات على تحديد حاجات المجتمع الذي تخدمه أكاديمياً، وتربوياً، وذلك من أجل أن تسهم في جعل المتخرجين من تلك التخصصات الأكاديمية مادة فاعلة في المجتمع، وقادرة على خدمته بما حصلوا عليه من معارف ومهارات أثناء تعليمهم الجامعي.

### تعريف مخرجات التعليم الجامعي

مخرجات التعلّم مخرجات التعلّم هي التطبيق العملي لما سوف يعرفه المتعلّم أو ما سيكون قادرا على القيام به نتيجة لنشاط تعلّمي. وعادة ما يتم التعبير عن المخرجات من خلال المعارف والمهارات والميول<sup>(29)</sup>.

مخرجات التعلّم هي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الجامعات ويجني ثمارها قطاع الأعمال.<sup>(30)</sup>

ويمكن تعريفها بالنواتج النهائي لعملية التعلّم الذي يظهر على المتعلم التي تود المؤسسة أن تحققها من خلال عدة أنشطة تعليمية محددة ومعروفة.

### تطور مخرجات التعليم الجامعي

يلعب التعليم الجامعي دورا كبيرا في الدفع بعملية التنمية، ويعد من أهم الاستثمارات في رأس المال البشري، فهو أساس بناء المعارف وتفجير الطاقات الإبداعية لدى الأفراد.

وعليه فالتعليم في الجمهورية اليمنية بأمس الحاجة إلى مواكبة المستجدات والتطورات من خلال التكامل بين احتياجات سوق العمل وخريجي الجامعات من تخصصات لها طلب في سوق العمل بحيث تسهم في التطوير المستمر حتى الوصول إلى التنمية المنشودة.

### جدول (3): خريجو الجامعات الحكومية والأهلية للفترة (1998-2013) (طالب)

العام	الجامعات الحكومية	الجامعات الأهلية	الإجمالي	معدا النمو %
1998/1999	13001	1481	14482	3
1999/2000	16217	1605	17822	4
2000/2001	17480	508	17988	5
2001/2002	20559	1399	21958	5
2002/2003	16125	1381	17506	4
2003/2004	23329	2310	25639	6
2004/2005	24329	3097	27426	7
2005/2006	23357	3446	26803	6
2006/2007	22794	3710	26504	6
2007/2008	21697	5460	27157	6
2008/2009	23148	5400	28548	7
2009/2010	28763	6753	35516	9
2010/2011	28151	6352	34503	8
2011/2012	28132	7199	35331	9
2012/2013	27198	6023	33221	8
الإجمالي	334280	56124	390404	-
المتوسط السنوي		3742	26027	-

المصدر: كتب الإحصاء السنوي، ومؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، أعداد مختلفة

(29)- The American University, of Beirut, s Higher Education and Labor Market Dutoms in Lebanon, 2009, page 46

(30)- الترستاني، حبيب الله بن محمد، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 27، العدد 3، 1998.

يتضح من الجدول أعلاه أن الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية أكثر من الطلاب الخريجين من الجامعات الأهلية، حيث نجد أن عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية لعام 1999/1998 كان 13001 طالب بينما عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الأهلية للعام نفسه كان 1481 طالباً، ثم ارتفع عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية في العام 2013/2012 إلى 27198 طالباً بينما ارتفع عدد الطلاب الخريجين من الجامعات الأهلية للعام نفسه إلى 6023 طالباً.

### العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

تعد المخرجات هي محور العملية التعليمية فمن أجلها وأجل الرقي بها قد شيدت المؤسسات التعليمية وأوجدت الدراسات والمؤتمرات والمناقشات العلمية المختلفة وذلك لأجل الحصول على مخرجات مؤهلة ومدربة لديها القدرة على قيادة المجتمعات نحو التقدم والرقي ومواكبة التطورات العلمية الحديثة في العلم والتكنولوجيا وهنا برز التناغم بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية وإعداد الكوادر الفنية اللازمة لتنمية المجتمع وتطوره، وتقديم الاستشارات العلمية والفنية للقطاعات المختلفة.

إن متطلبات التنمية وحاجات السوق هي ضغوطات اقتصادية واجتماعية تحتم على التعليم الجامعي أن يقوم بدوره في المشاركة الفعالة في التنمية الوطنية، وأن يدفع بمخرجات تواكب حاجات السوق ويتوخى الحذر من انعكاساتها على المجتمع، فالسوق يعد معياراً من معايير المجتمع التي تحكم نوعية التعليم، فالتعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً وضرورياً بحاجات المجتمع ومتطلباته، وهذا الأمر يستدعي بأن تكون المعرفة التي يقدمها التعليم على ارتباط وثيق بحاجات سوق العمل وذلك لأن حاجات المجتمع ومتطلباته ليست ثابتة فهي تتغير مع مرور الزمن ومع ما يحدث من تغيرات عالمية وهنا لأبد على المؤسسات التعليمية أن تغير وتجدد أنواع المعارف التي تقدمها حتى تواكب حاجات السوق ومتطلباته، فتجديد المعرفة وتطويرها لا يتم من قبل الباحثين المدرسين وذوي الخبرة الواسعة في البحث والتجريب.<sup>(31)</sup>

### ربط التعليم الجامعي بسوق العمل

يعتبر تحديد التخصصات العلمية واختيارها المبني على الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لمؤسسات سوق العمل، وتضمين المهارات المتعلقة بممارسة المهن في البرامج والمناهج الدراسية العلمية والتطبيقية والتركيز على إكسابها للمخرجات وإلمامهم بها معياراً لنجاح المؤسسات التعليمية واعتبارها أساساً للاختيار والقبول في مؤسسات العمل، أساساً للارتباط والتوازن بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، ولهذا فإن حسن اختيار التخصصات المرتبطة بحاجات ومتطلبات سوق العمل يعد معياراً لكفاءة المؤسسات التعليمية، وهذا لا يحصل إلا بالتخطيط الجيد الذي يتم عن طريق القيام بالتنبؤ بالتغيرات والمستجدات المتوقع حصولها في مؤسسات سوق العمل لتوفير مخرجات تجاري هذه التغيرات والمستجدات.

ونتيجة للتقدم المعرفي وثورة التطور التكنولوجي والتغيرات العالمية والمحلية فقد اتسعت الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات ومتطلبات سوق العمل من مهارات وتخصصات وكان نتيجة ذلك تفشي البطالة بين خريجي التعليم الجامعي.<sup>(32)</sup>

وبناءً على ما سبق يمكن تحقيق الترابط الفعال بين كل من هيكل التعليم الجامعي من ناحية وهيكل العمالة واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى من خلال عدة طرق أهمها الآتي:<sup>(33)</sup>

1. إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعة ومواقع العمل والمجتمع، وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.
2. المتابعة الفعالة والحثيثة لأداء كل العاملين في المؤسسات التربوية والتعرف على مستوياتهم وتقديم التدريب الفعال والمناسب في الوقت المناسب.
3. التركيز على مكونات النظام التعليمي كافة (المدخلات - العمليات - المخرجات).
4. الاستعانة بخبرات قطاعات الأعمال في المشاركة بتصميم المختبرات العلمية والعملية في الجامعات وتحديث أجهزتها بما يتلاءم مع أحدث المستويات التكنولوجية المتوفرة.
5. قبول المساعدات المالية من قطاعات الأعمال على شكل هبات وإعانات لبناء وتجهيز المنشآت التعليمية والمختبرات والورش والمكتبات والمراكز البحثية.
6. إتاحة الفرص لاستثمار النتائج الإيجابية التي توصلت إليها البحوث الأكاديمية التي تجري في الجامعات عن طريق تنفيذها على نطاق محدود على شكل مشروعات استطلاعية.
7. وضع تخطيط عام لدور الجامعات في خدمة المجتمع، وذلك من خلال تكليف كل جامعة أو كلية أو مركز علمي ببحث مشاكل معينة تقع في إطار تخصصه.

(31)- الصمادي، هشام محمد، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عجلون الجامعية، الأردن، ص5

(32)- بلعزي، مصطفى رجب، سوق العمل وناتج التعليم" بين التأثير والتأثر"، المؤتمر الدولي الثالث، الأردن، عمان، 2014، ص2.

(33)- العلوي، حسين محمد، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، 1998، ص 21.

8. إلحاق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بمواقع العمل المختلفة كل في مجال تخصصه كأعضاء مجالس إدارة أو لجان استشارية أو فنية، أو مشرفين على مراكز البحوث فيها.
9. رفع درجة الثقة لدى العاملين في أنفسهم وفي مستوى الجودة التي يحققونها والعمل على تطويرها بصفة مستمرة لتكون دائماً في الطليعة.

## الإطار التطبيقي

### التحليل القياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة

في هذا البند سوف نستخدم الأساليب الإحصائية بهدف تحليل وتعريف متغيرات الدراسة وتقدير وبناء نماذج قياسية لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع للفترة (1998-2013) وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها من كتب الإحصاء السنوية، وذلك يتم بإجراء الانحدار الخطي المتعدد والانحدار التدريجي وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحليلها وتفسيرها، وذلك باستخدام المنهج التحليلي والاستعانة بالحزمة البرمجية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج Eviews.

### أولاً: تعريف متغيرات الدراسة

إن البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة تتمثل في الآتي:

#### المتغيرات المستقلة:

- عدد التخصصات في الجامعات الحكومية ( $X_1$ ).
- عدد الخريجين من الجامعات الحكومية ( $X_2$ ).
- عدد التخصصات في الجامعات الأهلية ( $X_3$ ).
- عدد الخريجين من الجامعات الأهلية ( $X_4$ ).

#### المتغير التابع:

- عدد العاملين ( $y$ ).

### ثانياً: تحليل الانحدار الخطي المتعدد

#### 1. تقدير أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع:

في هذا البند يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين كلا من المتغير التابع (عدد العاملين) والمتغيرات المستقلة (عدد التخصصات في الجامعات الحكومية، عدد الخريجين من الجامعات الحكومية، وعدد التخصصات في الجامعات الأهلية، وعدد الخريجين من الجامعات الأهلية) وباستخدام برنامج SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة أدناه:

#### جدول (4): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في عدد العاملين

اختبار F		معامل التحديد	معامل الارتباط	اختبار t		معالم النموذج	
المعنوية	المحسوبة			المعنوية	المحسوبة		
0.017	5.013	0.67	0.82	0.96	1.834	3074691.733	$b_0$
				0.841	0.206	1028.702	$b_1$
				0.864	0.175	6.150	$b_2$
				0.539	-0.636	-3512.455	$b_3$
				0.450	0.786	139.844	$b_4$

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (4) أن معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقدر تأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{y} = 3074692 + 1028.702MFP + 6.150015GSFP - 3512.455MPU + 139.8435GSPU$$

#### 2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار معنوية النموذج المقدر بصورة كلية، أي اختبار تأثير المتغيرات المستقلة بصورة كلية على المتغير التابع نستخدم اختبار F، يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة F المحسوبة تساوي 5.031284 وأن مستوى المعنوية لها يساوي 0.017493 وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، وعليه نرفض فرض العدم القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً من قبل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

### 3. اختبار معنوية معاملات الانحدار

يمكن اختبار تأثير كل متغير مستقل بوجود باقي المتغيرات المستقلة الأخرى على المتغير التابع باستخدام اختبار  $t$  وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) يتضح أن معاملات النموذج  $b_1, b_2, b_3, b_4$  غير معنوية وذلك بالاعتماد على مستوى المعنوية لكل منها والتي هي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05

### 4. اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

بالرجوع إلى الجدول رقم (4) نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.67، وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة المضمنة في النموذج تفسر ما نسبته 67% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وأن 33% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

### 5. اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد تقدير النموذج واختباره من الناحية الإحصائية ومعرفة القدرة التفسيرية للنموذج نقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى تحقق الفرضيات الخاصة به وذلك كما يلي:

#### أ. الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

من أجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر نستخدم اختبار الارتباط التسلسلي للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

لا يعاني النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي:  $H_0$

يعاني النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي:  $H_1$

وتوصلنا إلى النتيجة التالية والموضحة بالجدول التالي:

#### جدول (5): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.889783	Prob. F(1,12)	0.1149
Obs*R-squared	2.911174	Prob. Chi Square(1)	0.0880

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS8

يتضح من الجدول أعلاه أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة LM Test 2.889783 وبمستوى معنوية 0.1149 وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$  والتي نص على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

#### ب. الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطأ في النموذج المقدر

للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نستخدم اختبار ARCH وذلك من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

لا يعاني النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ:  $H_0$

يعاني النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ:  $H_1$

وتوصلنا إلى النتيجة التالية والموضحة بالجدول التالي:

#### جدول (6): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000105	Prob. F(1,12)	0.9920
Obs*R-squared	0.000122	Prob. Chi-Square(1)	0.9912

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS

يتضح من الجدول أعلاه أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين حيث بلغت قيمة إحصاء ARCH 0.000105 وبمستوى معنوية 0.9920 وهي أكبر من المستوى المعتمد في المقارنة 0.05 وبناء على هذا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

## ج. الكشف عن مشكلة التعدد الخطي

## جدول (7): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	$X_1$	$X_2$	$X_3$	$X_4$
$X_1$	1	0.84	0.80	0.98
$X_2$	0.84	1	0.57	0.86
$X_3$	0.80	0.57	1	0.77
$X_4$	0.98	0.86	0.77	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين عدد التخصصات في الجامعات الحكومية ( $X_1$ ) وعدد الخريجين من الجامعات الأهلية ( $X_2$ ) بلغت قيمته (0.98) وهي علاقة ارتباط طردية قوية أما بقية المتغيرات كانت معاملات الارتباط فيما بينها أقل من (0.85) ولا تدل على وجود تعدد خطي فيما بينها.

وباستخراج معامل تضخم التباين كانت النتائج كالتالي:

## جدول (8): معاملات تضخم التباين

Parameters	Variance Inflation Factor
$X_1$	25.785
$X_2$	4.172
$X_3$	3.061
$X_4$	25.275

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن الجدول (8) يتضح أن النموذج يعاني من مشكلة التعدد الخطي حيث أن معامل التضخم للتباين بين المتغيرين عدد التخصصات في الجامعات الحكومية ( $X_1$ ) وعدد الخريجين من الجامعات الأهلية ( $X_2$ ) أكبر من 10.

ولمعالجة مشكلة التعدد الخطي والوصول إلى المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع (عدد العاملين) نستخدم الانحدار التدريجي.

## جدول (9): نتائج تحليل الانحدار التدريجي بالنسبة لمتغير عدد العاملين:

اختبار F		معامل التحديد	معامل الارتباط	اختبار t		معامل النموذج	
المعنوية	المحسوبة			المعنوية	المحسوبة		
0.017	5.013	0.67	0.82	0.96	1.834	3074691.733	$b_0$
				0.841	0.206	1028.702	$b_1$
				0.864	0.175	6.150	$b_2$
				0.539	-0.636	-3512.455	$b_3$
				0.450	0.786	139.844	$b_4$
0.006	7.345	0.67	0.82	0.066	2.038	3150730.682	$b_0$
				0.820	0.232	1105.512	$b_1$
				0.471	-0.747	-3780.664	$b_3$
				0.367	0.940	150.355	$b_4$
0.001	11.93	0.67	0.81	0.000	22.186	3508054.995	$b_0$
				0.473	-0.741	3347.674	$b_3$
				0.003	3.658	185.441	$b_4$
0.000	24.13	0.65	0.81	0.000	25.079	3453883.488	$b_0$
				0.000	4.915	156.383	$b_4$

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (9) يبين عدة تقديرات لنماذج متعددة ولكننا نلاحظ أن النموذج المناسب هو النموذج الأخير، وبناء على ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي كالتالي:

$$W = 3453883.488 + 156.383GSPU$$

ويمكن تفسير المعادلة بأن زيادة عدد الخريجين من الجامعات الأهلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في عدد العاملين بمقدار 156.383 من الوحدة.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

1. تبين الدراسة أن التعليم الجامعي في اليمن يواجه العديد من التحديات أبرزها ضعف المخرجات وعدم مواكبتها لسوق العمل.
2. ضعف المناهج التعليمية وتكرار التخصصات في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية وعدم ربطها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ونقص كبير في تدريس الحاسوب واللغة الانجليزية.
3. غياب التنسيق والشرابة بين بين الجامعات والمؤسسات القائمة على سوق العمل.
4. ضعف التركيبة الاقتصادية في اليمن وضعف سوق العمل وعدم قدرته على استيعاب الخريجين.
5. من خلال التحليل باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير أثر متغيرات التعليم الجامعي على عدد العاملين في سوق العمل تم التوصل إلى النتيجة التالية:

$$\hat{y} = 3074692 + 1028.702MFP + 6.150015GSFP - 3512.455MPU + 139.8435GSPU$$

ومن خلال النموذج السابق نجد أن:

إشارة معامل عدد التخصصات بالجامعات الحكومية موجبة (  $b_1=1028.702$  ) وهذا يعني أن العلاقة بين عدد التخصصات بالجامعات الحكومية وعدد العاملين علاقة طردية، وكذلك إشارة معامل عدد الخريجين من الجامعات الحكومية موجبة (  $b_2=6.150015$  ) وهذا يعني أن العلاقة بين عدد الخريجين من الجامعات الحكومية وعدد العاملين علاقة طردية، وأيضاً إشارة معامل عدد التخصصات بالجامعات الأهلية سالبة (  $b_3=-3512.455$  ) وهذا يعني أن العلاقة بين عدد التخصصات بالجامعات الأهلية وعدد العاملين علاقة عكسية، وكذلك إشارة معامل عدد الخريجين من الجامعات الأهلية موجبة (  $b_4=139.8435$  ) وهذا يعني أن العلاقة بين عدد الخريجين من الجامعات الحكومية وعدد العاملين علاقة طردية.

كما يبين اختبار F أن النموذج المقدر معنوي حيث أن مستوى الدلالة بلغ وهي أقل من المستوى المعتمد في الدراسة 0.05 وهذا ما يثبت الفرضية الثانية، كما أن معامل التحديد بلغ 0.67 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 67% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أما ما نسبته 33% فيعود إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج.

6. من خلال التحليل باستخدام نموذج الانحدار التدريجي لتقدير أثر متغيرات التعليم الجامعي في عدد العاملين في سوق العمل حصلنا على النموذج التالي:

$$W = 3453883.488 + 156.383GSPU$$

والذي يبين أن زيادة عدد الخريجين من الجامعات الأهلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في عدد العاملين بمقدار 156.383 من الوحدة، وتم التوصل إلى أن النموذج الكلي والمتغير المستقل كانا معنويين.

### ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التركيز على مواكبة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل والاهتمام بتدريس الحاسوب واللغة الانجليزية.
2. ضرورة تطوير البرامج والمناهج التعليمية واعتماد نظام أكاديمي وتقييم الجودة والحد من تكرار التخصصات والعمل على مواكبتها لسياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.
3. ضرورة التنسيق بين الجامعات والمؤسسات القائمة على سوق العمل لمعرفة احتياجاتها ومتطلباتها.
4. العمل على معالجة نقاط الضعف في التعليم الجامعي وتداركها في الوقت المناسب.
5. تبني سياسات اقتصادية ناجحة وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية لانهاش الاقتصاد اليمني وخلق المزيد من فرص العمل.
6. استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين متغير تابع وبين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة ثم وضعها في شكل معادلة تساعد على التنبؤ منها بقيمة المتغير التابع.
7. استخدام الانحدار التدريجي للتخلص من بعض مشكلات الانحدار مثل مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة وتقليص عدد المتغيرات وغيرها.

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية

#### أولاً: الكتب

- [1] الزهراني، سعد عبدالله، (2003)، مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مطابع وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- [2] محمد، أحمد علي الحاج، (بدون سنة نشر)، التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

#### ثانياً: الرسائل والأطاريح

- [3] روزيد، أمل حمودي، (2018)، استخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر التعليم الجامعي على سوق العمل في اليمن للفترة (1998-2013)، جامعة عدن، اليمن.
- [4] سكر، أحمد، (2011)، واقع التدريب المهني ومدى ملاءمته لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني - دراسة حالة خريجي مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل في قطاع غزة 1991 - 2011، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- [5] الصمادي، هشام محمد، (بدون سنة نشر)، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عجلون الجامعية، الأردن.
- [6] العتيبي، منير، (2008)، تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، جامعة الملك سعود، السعودية.
- [7] العلوي، حسين محمد، (1998)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

#### ثالثاً: المجلات والأبحاث

- [8] الأيوبي، منصور محمد علي، (2011)، ملاءمة خريجي التعليم الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات العالمية، كلية التقنية فلسطين.
- [9] بلعزي، مصطفى رجب، (2014)، سوق العمل ونتائج التعليم " بين التأثير والتأثر"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث، الأردن، عمان.
- [10] التركستاني، حبيب الله محمد، (1998)، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي (رؤى مستقبلية).
- [11] الشهاري، شرف أحمد، والقبلي، زيد علي، (2013)، دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، المجلد الخامس، العدد العاشر.
- [12] السقايف، علي أحمد، (2008)، التعليم العالي في اليمن الواقع واستشراف المستقبل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 22، المجلد 10.
- [13] صالح، نجاته عبد الوالي، (2012)، توصيف حال التشغيل وبطالة الشباب في الإطار الاقتصادي اليمني، مجلة العلوم الإدارية، جامعة عدن، السنة الثالثة، العدد الخامس، المجلد 3.
- [14] عكة، محمد، (2010)، مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، فلسطين.
- [15] عمارة، سامي، (2012)، تصور مقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة مستقبل التربية العربية، مصر.
- [16] متولي، إسماعيل، (2014)، توظيف الفرص الوظيفية بين ملائمة المخرجات التعليمية وهيكل التخصصات العلمية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية.
- [17] نوفل، محمد نبيل، وآخرون، (1990)، التعليم العالي في الوطن العربي، نظرة مستقبلية، المجلة العربية للتربية، المجلد 10.

#### رابعاً: التقارير والنشرات

- [18] إسماعيل، وجدعون، علي، (2009)، تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم لمواكبة حاجات المجتمع، بيروت.
- [19] كتب الإحصاء، أعداد متفرقة.
- [20] المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، (2007)، مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية، صنعاء.



[21] مؤشرات التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مراحل- أنواعه المختلفة 2005-2006.

[22] مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2005.

[23] وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، نتائج مسح الطلب على القوى العاملة، 2003.

المراجع الانجليزية

[24] The American University, (2009), of Beirut, Higher Education and Labor Market Outcomes in Lebanon.

## RESEARCH ARTICLE

# IMPACT OF UNIVERSITY EDUCATION OUTPUT ON THE LABOUR MARKET IN THE REPUBLIC OF YEMEN FOR THE PERIOD (1998-2012)

Radfan Abdulhabib Abdullah Qasim \*

Dept. of Statistics and Informatics, Faculty of Administrative Sciences, University of Aden, Aden, Yemen

\*Corresponding author: Radfan Abdulhabib Abdullah Qasim; E-mail: radfanhabib86@gmail.com

Received: 09 June 2023 / Accepted 25 June 2023 / Published online: 30 June 2023

## Abstract

This study aimed to identify the impact of university education outputs on the labor market in Yemen during the period (1998-2012). This study relied on the descriptive analytical method by analyzing data using models of multiple linear regression and gradual decline to estimate the relationship between study variables, using the data of university education and the Yemeni labor market issued by the Central Bureau of Statistics. The study reached a number of results, including:

- 1- That University education in Yemen faces many challenges most notably the weakness of the outputs and the lack of suitability for the labor market, as well as the frequency of specializations in most colleges of public and private universities and not linked to the process of economic and social development in the country.
- 2- The results of the multiple linear regression analysis showed the significance of the estimated model at the level of significance of 0.05, and also showed that independent variables explain about 67% of the changes in the dependent variable during the study period.
- 3- The best model obtained using the gradual regression model to estimate the impact of university education variables on the number of workers in the labor market is the model:  $(W = 3453883.49 + 156.38GSPU)$ , The results of the analysis also showed the significance of the total and independent variable model.

The study also concluded a number of recommendations, the most important of which is the necessity of developing educational programs and curricula, as well as coordination and partnership between universities and institutions based on the labor market to know their needs and requirements.

**Keywords:** University education, Labor market, Education outcomes.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

قاسم، ر. ع. ع. (2023). أثر مخرجات التعليم الجامعي على سوق العمل في الجمهورية اليمنية للفترة (1998-2012). مجلة جامعة عدن الإلكترونية للعلوم الانسانية والاجتماعية، 4(2)، ص367-383. <https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.2.263>

حقوق النشر © 2023 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).

